منازعات عقد إمتياز المرفق العام

بين القضاء والتحكيم

دكتـــــور

حماده عبد الرازق حماده

دكتوراة فى القانـــون العـــام

كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

دار الجامعة الجديدة

منازعات عقد إمتياز المرفق العام

بين القضاء والتحكيم

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية

دكتور
حماده عبد الرازق حماده
دكتوراه في القانون العام
كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 00099/

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم: 349.44 Lor
15 DA

2012

دار الجامعة الجديدة
٣٨–٤٠ ش سوتير – الأزاريطة – الإسكندرية
تليفون: ٤٨٦٣٦٢٩ فاكس: ٤٨٥١١٤٣ تليفاكس: ٤٨٦٨٠٩٩
E-mail: darelgamaaelgadida@hotmail.com
www.darggalex.com info@darggalex.com

الفهـرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٩
الباب الأول	
ماهية عقد امتياز المرفق العام	١٥
الفصل الأول	
التعريف التقليدي لعقد الامتياز	١٧
المبحث الأول: التعريف القديم لعقد الامتياز	١٧
المبحث الثاني: طبيعة عقد الامتياز	٢٤
المبحث الثالث: مدة عقد الامتياز	٣٧
المبحث الرابع: كيفية منح الامتياز	٤٤
الفصل الثاني	
التطور الحديث لعقد الالتزام	٥٩
المبحث الأول : التطور الحديث لعقد الالتزام في القانون الفرنسي	٦٠
المبحث الثاني : تطور مفهوم عقد الامتياز في القانون المصري	٧٤
المطلب الأول : تعريف عقد البوت	٧٦
المطلب الثانى : أنواع عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)	٩٧
المطلب الثالث: الإطار القانوني لعقود البوت (B.O.T)	١٠٧
الفرع الأول : الإطار الدستوري لعقد الـ (B.O.T) :	١٠٧
الفرع الثاني : الإطار التشريعي لعقود الـ(B.O.T)	١١٠
المطلب الرابع: الإطار الاقتصادي لعقود الـ (B.O.T)	١١٧
المطلب الخامس: التكييف القانوني لعقود الـ (B.O.T)	١٢٠
الباب الثاني	
القضـــاء و منازعات عقد الامتياز	١٤٣

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول	١٤٧
القضاء العادي ومنازعات عقد الامتياز	
المبحث الأول : اختصاص القضاء العادي بمنازعات العاملين بالمرفق العام	١٤٧
المبحث الثانى: اختصاص القضاء العادي بمنازعات المنتفعين بالمرفق العام	١٥٠
المبحث الثالث: اختصاص القضاء العادي بمنازعات غير المنتفعين بالمرفق العام	١٥٢
الفصل الثانى	١٥٥
القضاء الإداري ومنازعات عقد الامتياز	
المبحث الأول : سلطة قاضى الإلغاء إزاء عقود الامتياز وعقود الـ(B.O.T)	١٥٨
المطلب الأول: اختصاص قضاء الإلغاء بنظر الطعن في القرارات الإدارية المنفصلة عن عقد الالتزام	١٥٩
المطلب الثانى : اختصاص قضاء الإلغاء بنظر طعون المستفيدين في عقود الامتياز	١٦٢
المطلب الثالث: اختصاص قضاء الإلغاء بنظر القرارات الإدارية غير المشروعة الصادرة من الإدارة بوصفها سلطة عامة	١٦٤
المطلب الرابع : اختصاص قضاء الإلغاء بنظر طعون المستثمرين خلال عمليات طرح وإبرام وتنفيذ عقود المشاركة	١٦٧
المبحث الثانى: سلطة قاضي العقد إزاء منازعات عقود الامتياز	١٦٨
المطلب الأول : الدعاوي المتعلقة بتنفيذ العقد وانقضائه	١٧٠
المطلب الثانى : دعوى بطلان عقد الالتزام	١٧٣
المطلب الثالث : سلطات قاضي العقد إزاء منازعات عقد الامتياز	١٧٥
الباب الثالث	١٧٩
التحكيم ومنازعات عقد الامتياز	
الفصل الأول	١٨٣
ماهية التحكيم	
المبحث الأول : تعريف التحكيم	١٨٤
المبحث الثانى : مزايا وعيوب التحكيم	١٨٩

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول : مزايا التحكيم .	١٩٠
المطلب الثانى : عيوب ومساوئ التحكيم	١٩٨
الفصل الثانى	٢٠٣
وسائل فض المنازعات سلميا	
المبحث الأول : التفاوض والخبرة الفنية كوسائل سلمية لحل المنازعات في عقود الامتياز	٢٠٤
المطلب الأول : التفاوض	٢٠٤
المطلب الثانى : الخبرة الفنية	٢٠٧
المبحث الثانى : الوساطة والتوفيق كوسائل سلمية لحل المنازعات في عقد الامتياز	٢٠٩
المطلب الأول: الوساطة	٢٠٩
المطلب الثانى: التوفيق	٢١١
المبحث الثالث: الوسائل السلمية الأخرى لفض منازعات عقد الامتياز	٢١٦
المطلب الأول : المحاكمات المصغرة ومجالس مراجعة المطالبات	٢١٦
المطلب الثانى : مجالس حل المنازعات وفقاً للقواعد الجديدة للفيديك	٢١٧
المطلب الثالث: لجان التظلمات	٢١٩
الفصل الثالث	٢٢٣
مدي جواز اللجوء إلى التحكيم في المنازعات الإدارية	
المبحث الأول: مدى جواز اللجوء إلى التحكيم في المنازعات الإدارية في فرنسا	٢٢٨
المطلب الأول: الحظر التشريعي للتحكيم في العقود الإدارية في فرنسا	٢٢٩
المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على حظر التحكيم في العقود الإدارية في فرنسا	٢٣١
المبحث الثاني: مدى جواز اللجوء إلى التحكيم في المنازعات الإدارية في مصر	٢٣٣
المطلب الأول: الاختلاف الفقهي والقضائي في ظل غياب النص التشريعي	٢٣٥
المطلب الثاني: الاختلاف الفقهي والقضائي بعد صدور القانون ٢٧	٢٤١

الموضوع	الصفحة
لسنة ١٩٩٤ م	
المطلب الثالث: خضوع العقود الإدارية للتحكيم بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧	٢٥١
المطلب الرابع: التحكيم في ظل قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص	٢٦٠
الفصل الرابع	
التحكيم الإجباري وعقود الامتياز	٢٦٣
المبحث الأول: شروط انعقاد الاختصاص للجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة	٢٦٤
المبحث الثاني: مدي اختصاص الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بنظر منازعات عقد الامتياز	٢٦٦
الفصل الرابع	
التحكيم في عقود الـ (B.O.T)	٢٧١
المبحث الأول: إثبات اتفاق التحكيم ومدى استقلاليته في عقود الـ (B . O . T)	٢٧٢
المطلب الأول: إثبات اتفاق التحكيم في عقود البوت الـ (B . O . T)	٢٧٢
المطلب الثاني: مدى استقلالية شرط التحكيم في عقود البوت الـ (B . O . T)	٢٧٥
المبحث الثاني: إجراءات التحكيم في عقود البوت الـ (B . O . T)	٢٧٦
المطلب الأول: اختيار هيئة التحكيم	٢٧٦
المطلب الثاني: مكان التحكيم ولغته	٢٨٢
المطلب الثالث: إجراءات التحكيم	٢٨٦
الفرع الأول: مدي جواز الطعن علي حكم التحكيم	٢٩٢
الفرع الثاني: حجية أحكام التحكيم وكيفية تنفيذها	٢٩٤
المبحث الثالث: التحكيم والقانون الواجب التطبيق في عقود البوت الـ (B . O . T)	٢٩٥
المطلب الأول: تطبيق قانون إرادة المتعاقدين	٢٩٦
الفرع الأول : النتيجة المترتبة على عدم تطبيق قانون الإرادة.	٣٠١
الفرع الثاني: مدي مخالفة المحكّم لقواعد الاختصاص في قانون الإرادة .	٣٠٤

الموضوع	الصفحة
الفرع الثالث: مدي صحة الاستعانة بقانون أجنبي عن قانون الإرادة .	٣٠٥
الفرع الرابع: الجزاء المترتب علي استبعاد إجراءات التحكيم	٣٠٦
المطلب الثاني: مدي تطبيق المبادئ العامة للقانون	٣٠٦
المطلب الثالث: مدي تطبيق قانون دولة المقر	٣١٦
المطلب الرابع: اتساع تطبيق قواعد القانون الخاص باتفاق المتعاقدين في عقود البوت	٣٢٤
المبحث الرابع: الآثار القانونية المترتبة على تطبيق قواعد القانون الخاص على المرفق موضوع الالتزام	٣٢٩
المطلب الأول: مدى اكتساب المرفق الاقتصادي لوصف التاجر	٣٣١
المطلب الثاني: عدم خضوع المرفق العام الاقتصادي لقواعد الإفلاس	٣٣٤
المطلب الثالث: الحقوق العينية ومدي جوازا لتنفيذ علي الدومين العام	٣٣٦
المبحث الخامس: تقدير نظام التحكيم في عقود البوت الـ (B . O . T)	٣٤٦
المطلب الأول: دور التحكيم في تحديد طبيعة عقود البوت الـ (B . O . T)	٣٤٨
الفرع الأول: أثر التحكيم علي المعيار المميز للعقد الإداري	٣٤٩
الفرع الثاني: أثر التحكيم علي سلطات الإدارة	٣٥٢
المطلب الثاني: عدم جواز تعارض التحكيم مع النظام العام في مصر	٣٦٠
الفرع الأول: مفهوم فكرة النظام العام في القانون	٣٦٠
الفرع الثاني: بطلان حكم التحكيم عند تعارضه مع النظام العام في مصر	٣٦٢
الخاتمة والتوصيات	٣٦٧
قائمة المراجع	٣٧٥
قائمة بأهم الاختصارات	٣٩٨
الفهرس	٣٩٩